

PROVISIONAL

٨٩٩

UNISA COLLECTION

مجلس الأمن



S/PV.3135

13 November 1992

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٧/٠٠

(هنگارييا)

الرئيس : السيد إردوس

السيد فورونتسوف

الأعضاء : الاتحاد الروسي

السيد أيلالا لاسو

إكوادور

السيد نوتردام

بلجيكا

السيد جيس

الرأس الأخضر

السيد ميمبغفوي

زمبابوي

السيد لي داويو

الصين

السيد مريميه

فرنسا

السيد بيغيرو

فنزويلا

السيد السنوسي

المغرب

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

السيد ديفيد هناي

وايبرلندا الشمالية

السيد هونغلنر

النمسا

السيد غاريخان

الهند

السيد بركنس

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد هاتانو

اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٠إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا والسنغال ومصر والمملكة العربية السعودية (S/24620)

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة (S/24761)

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/24785)

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/24786)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقرر المتخذ في

الجلسة ٣١٢٤ لمجلس الأمن ، أدعو ممثل البوسنة والهرسك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ، وأدعو ممثلي أذربيجان والأردن وألمانيا وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وباكستان وتركيا وجزر القمر وسلوفينيا والسنغال وقطر وكرواتيا وكندا وماليزيا ومصر إلى شغل المقاعد الخمسة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد شاكربك (البوسنة والهرسك) مقعدا على

طاولة المجلس ، وشغل السيد حسنوف (أذربيجان) ، والسيد أبو عودة (الأردن) ، والسيد

شكورتى (ألمانيا) ، والسيد غراف زو رانتزو (ألمانيا) ، والسيد ويسنومورتى

(إندونيسيا) ، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) ، والسيد تراكلسر (إيطاليا) ،

والسيد مراكز (باكستان) ، والسيد اكسين (تركيا) ، والسيد مؤمن (جزر القمر) ،

والسيد تورك (سلوفينيا) ، والسيد سيسيه (السفال) ، والسيد النعمة (قطر) ، والسيد دروبنجاك (كرواتيا) ، والسيدة فريشيت (كندا) ، والسيد رذوان (ماليزيا) ، والسيد العربي (مصر) ، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقت رسائل من ممثلي أفغانستان ، وأوكرانيا ، ورومانيا ، وتونس ، والكويت ، وليتوانيا ، والنرويج ، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد غفورزاي (أفغانستان) ، والسيد باتيوك (أوكرانيا) ، والسيد خويني (تونس) ، والسيد فلورين (رومانيا) والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد غوريكاس (ليتوانيا) ، والسيد هوسليد (النرويج) ، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد تلقت رسالة من سعادة اليا دوكيتش ، وزير الخارجية ، مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، يطلب فيها الكلام أمام المجلس . وأقترح ، بموافقة المجلس ، دعوته لمخاطبة المجلس أثناء مناقشة البند المطروح عليه .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ بتهنئتك بمناسبة تبوءكم منصب الرئاسة وبشكر سلفكم ، السفير ميريميه ، على العمل الممتاز الذي قام به خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر .

(السيد ديفيد هنائي ،

المملكة المتحدة)

يرحب وفدي بهذا النقاش وبصفة خاصة الإسهام الذي قام به السيد فانسي ، واللورد اوين ، والسيدة أوغاتا والسيد مازوفسكي . ومن المهم أن نتوقف لحظة ، من وقت لآخر ، وأن نقيّم ما قامت به الأمم المتحدة طوال السنة الماضية في البوسنة والهرسك وفي المناطق المجاورة لما كان مرة يوغوسلافيا . ونحن نحتاج من وقت لآخر لمحاولة التفريق بين الغابة والشجر . وعندما نقوم بذلك نرى أن الأمم المتحدة ، على الرغم من خطورة الأمور الآن ، قد أنجزت الكثير .

منذ سنة ، كان الصراع في كرواتيا في قمته . وإن مدنا مثل فوكوفر وأوسيجيك قد دُمّرت بالكامل تقريبا ، مما ترتب عليه تكلفة مروعة في الأرواح المدنية وأسباب العيش . والآن ، وبعد سنة ، لم تعد هناك حرب شاملة في كرواتيا ، وتحافظ الأمم المتحدة على السلم في المناطق التي كانت تشتعل فيها النيران حتى عهد قريب . والحالة في كرواتيا لا تزال مخوفة بالمشاكل ، كما يعرف هذا المجلس معرفة كاملة ، ولكنها أفضل مما كانت عليه إلى حد كبير . ويرجع الفضل الكبير إلى جهود صيانة السلم للأمم المتحدة عن طريق قوة الأمم المتحدة للحماية ، والجهد الإنساني للأمم المتحدة من جانب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والجهود الدولية الأخرى .

وفي البوسنة والهرسك ، حيث تتفاقم الحالة ، يرتجف المرء عندما يفكر في مدى المعاناة التي كان يمكن أن تحدث هناك دون عمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ودون عمليات النقل الجوي إلى سراييفو ، وكيف تكون المعاناة في الشتاء المقبل لو لم تُزَع قوة الأمم المتحدة للحماية الآن آلاف الجنود لتأمين توصيل الإمدادات الإنسانية .

وعلىنا أن نفكر أيضا فيما كان يمكن أن يحدث لو لم يعقد المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، ولو لم تجر عملية سياسية . وليس من الوهم أن نتصور أننا قد نكون بالفعل وسط صراع أوسع نطاقا في جميع أنحاء البلقان . وقد تفادينا حتى الآن هذا الكابوس ، ويجب أن نواصل تفاديته .

(السير ديفيد هناي ،
المملكة المتحدة)

أود أن أصف في لحظة دور المجموعة الأوروبية في هذه الجهود ، وهي المجموعة التي بلدي عضو فيها ورئيسها الحالي . إنه سجل واضح تماما .

أولا ، في ميدان الدبلوماسية الوقائية ، كان للمجموعة الأوروبية بعثة رصد خاصة بها وُزعت في يوغوسلافيا سابقا منذ تموز/يوليه ١٩٩١ . ويبلغ عدد أفراد البعثة الآن حوالي ٤٠٠ شخص ، منهم ٣٥٠ راصدا من بلدان المجموعة الأوروبية ومن كندا ، والسويد ، وتشيكوسلوفاكيا وبولندا . والتكلفة الإجمالية لهذه البعثة للمجموعة الأوروبية والدول المساهمة فيها تبلغ بضعة ملايين من الدولارات شهريا . وتعمل بعثة الرصد بالتعاون وثيق مع قوة الأمم المتحدة للحماية وتقوم بوظائف متزايدة التنوع . إنها نشيطة ، على سبيل المثال ، فيما يسمى بالمناطق الوردية خارج المناطق التي تحميها الأمم المتحدة في كرواتيا . وبالمشاركة مع قوة الأمم المتحدة للحماية حققت نزع سلاح شبه جزيرة بريغلاكا وتقوم الآن بالحفاظ عليه . وبعثة الرصد التابعة للمجموعة الأوروبية قد وسعت مؤخرا عملياتها إلى بلغاريا ، حيث ستعمل بالقرب من الحدود مع يوغوسلافيا سابقا . وإذا نترأس المجموعة الأوروبية ، نتفاوض الآن بشأن بعثات رصد مشابهة تابعة للمجموعة الأوروبية مع هنغاريا وألبانيا .

(السير ديفيد هنلي ،

المملكة المتحدة)

في مجال منع السلم ، نشطت المجموعة الأوروبية منذ بداية اندلاع الصراع في المنطقة . ومنذ آب/أغسطس من هذا العام ، عملت المجموعة الأوروبية مع الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا على بلورة العمل الأولي لمؤتمر المجموعة الأوروبية الذي ترأسه اللورد كارينغتون . وقد قدم اللورد أوين والوزير فانس ومفالا أعمال المؤتمر المشترك بين المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة حتى هذا التاريخ . إن وقت الحديث عن إحراز تقدم كبير لم يحن بعد ، ولكن من الواضح أنه جرى حقا إنجاز الشئ الكثير . إن المؤتمر هو أفضل أمل ، وربما يكون الأمل الوحيد ، في التوصل إلى تسوية دائمة في المنطقة .

في مجال حفظ السلام ، بلدان المجموعة الأوروبية ممثلة تمثيلا قويا في قوة الأمم المتحدة للحماية ، فهي تشارك بحوالي ٥ ٠٠٠ جندي في كرواتيا وحوالي ٥ ٥٠٠ في البوسنة وبمقتضى ترتيبات استثنائية لقوة الأمم المتحدة ، تقوم دول المجموعة الأوروبية نفسها بتحويل عملية حماية قوافل الامدادات الإنسانية ، بتكلفة تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار أمريكي . وتقوم المجموعة ، بالطبع ، بدفع الاسهامات المقدرة العادية التي تبلغ ٣٢,١٥ في المائة من تكاليف جميع عمليات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا سابقا . وحتى الآن ، وعلى ضوء طريقة عمل نظام التدفق النقدي ، دفعت الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية ما يزيد على ٨٠ مليون دولار أمريكي ، أي ٤٣ في المائة من إجمالي المساهمات ، للعمل على حفظ السلام في يوغوسلافيا في عام ١٩٩٣ .

في المجال الإنساني ، برزت المجموعة الأوروبية مرة أخرى . فقد بلغت مساهمات الدول الاعضاء في جهود مغوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في يوغوسلافيا سابقا حتى الآن ١٥٠ مليون دولار أمريكي ، ساهمت بريطانيا فيها بمبلغ ٣٠ مليون دولار . كما ساهمت بلدان المجموعة في أعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية وأعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة ب ٢٣ مليون دولار أمريكي أخرى . كما أن عملية النقل الجوي إلى سراييفو ، وهي العملية التي تشارك فيها بعض دول أعضاء ، كلفت بلدي حتى الآن ٢,٥ مليون دولار أمريكي . ومنح ما يربو على ٢٣٠ ٠٠٠ لاجئ من يوغوسلافيا سابقا ملاذا في دول أعضاء في المجموعة الأوروبية .

إن المملكة المتحدة وبلداننا أخرى من المجموعة تساعد بنشاط أيضا في تنفيذ حظر توريد الأسلحة إلى يوغوسلافيا سابقا وفي تنفيذ الجزاءات الاقتصادية المفروضة على صربيا والجبل الأسود . ويقوم اتحاد أوروبا الغربية ومنظمة حلف شمال الأطلسي بأعمال دورية في البحر الأدرياتيكي . كما قام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بالاشتراك مع المجموعة الأوروبية بإرسال ثلاث بعثات للمساعدة بشأن الجزاءات إلى رومانيا وبلغاريا وهنغاريا ، تتضح فعاليتها بالفعل في مساعدة هذه البلدان على تنفيذ الجزاءات . وسيجري إرسال مزيد من بعثات المساعدة بشأن الجزاءات إلى بلدان أخرى في المنطقة .

يمثل كل هذا جهدا ضخما من جانب الأمم المتحدة وجهدا ضخما من جانب المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من حيث القوة البشرية ومن حيث القيمة المالية . كما كان مكلفا أيضا من حيث الخسائر في الأرواح بالنسبة لقوة الأمم المتحدة للحماية وبالنسبة لمراقبي المجموعة الأوروبية وبالنسبة للذين يديرون عملية النقل الجوي إلى سراييفو .

إلا أنه من الواضح أن هذه الجهود غير كافية . فالحالة على الأرض لا تزال آخذة في التدهور ، وينبغي عمل الكثير - بل الكثير جدا .

في مجال منع السلم ، يستحق اللورد أوين والوزير فانس ، والمؤتمر الذي ترأساه ، الدعم الكامل من هذا المجلس ومن جميع أعضاء الأمم المتحدة . يجب إفهام أطراف الصراع في يوغوسلافيا سابقا أن المجتمع الدولي يتوقع منها أن تسوي خلافاتها في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا . يجب إفهامها أنه لا توجد أية آلية أخرى وأنه لا يوجد أي حل آخر ، ويجب إفهامها ، قبل كل شيء ، أن القوة ليست هي الجواب ، وأن أية مكاسب إقليمية قد تحققها بقوة السلاح ، وأن أية تغييرات ديمغرافية قد تحاول إحداثها في هذه المناطق باستعمال القوة لا يمكن ولن يمكن للمجتمع الدولي أن يقبلها ، وأن من حق الأقليات الحصول على الحماية المناسبة والتمتع بالاحترام التام لحقوقها المدنية داخل هذه الحدود المعترف بها دوليا .

(السير ديفيد هني ،
المملكة المتحدة)

لن يقبل المجتمع الدولي تقسيم البوسنة والهرسك إلى ما يسمى بالجمهوريات أو غيرها من الكيانات السياسية المعلنة من جانب واحد . وإن الاقتراحات الدستورية التي تقدم بها الوزير فانس واللورد أوين ، بوصفها أساسا للمفاوضات ، تستحق دعم المجلس الكامل .

ينبغي لنا أن نواصل العمل أيضا في مجال حفظ السلام . وفي أوائل هذا الأسبوع أذن المجلس بنشر مراقبين في مطارات في المنطقة . وفي مشروع القرار الذي نناقشه الآن ، نشير مسألة نشر مراقبين على طول حدود البوسنة . إن الفريق العامل العسكري المشترك ، الذي شكلته الأطراف الثلاثة في البوسنة هام للغاية . ويجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بالعمل في ذلك الفريق في جلسة مستمرة غير منقطعة لتعزيز الوقف التام للأعمال العدائية في البوسنة والهرسك ، ولمحاولة جعل سراييفو وغيرها من المدن مناطق منزوعة السلاح .

ينبغي تعزيز الجزاءات أيضا . يجب أن نتأكد من أنها لا تنتهك عن طريق نهر الدانوب أو البحر الأدرياتيكي ، وأن البضائع التي تنقل عبر صربيا والجبل الأسود لا يجري تحويلها . ينبغي إفهام سلطات بلغراد والصرب البوسنيين أن تكلفة سياساتهم الراهنة دمار اقتصادي ونبد في الشؤون العالمية . لقد أعرب الرئيس الاتحادي كوسيتش ورئيس الوزراء بانيتش عن نوايا حسنة ، ولكن هذا الإعلان يجب أن تقابله تغييرات في السياسة وإجراء فعال في الموقع ، وهو ما لم يتحقق منه حتى الآن سوى الشر القليل جدا . وإذا لم يتحقق ذلك ، فإننا أبعد ما نكون عن رفع الجزاءات هذا الشتاء ، وقد يتعين علينا النظر في مزيد من التدابير .

وإذا تكلم عن مسألة الجزاءات ، أود القول أن رأي حكومتي الراسخ أن حظر توريد الأسلحة لا ينبغي رفعه عن أي جزء من يوغوسلافيا سابقا . ومن شأن هذا الحل أن يكون تعبيرا عن اليأس . إن آخر شيء يحتاجه السكان المدنيون الذين يعانون في جميع بلدان تلك المنطقة هو إدخال مزيد من السلاح إليها . فمن شأن ذلك ألا يؤدي إلا إلى مزيد من أعمال القتل وإلى مزيد من المعاناة وإلى تهديد الجهود الرامية إلى إيصال الإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين إليها .

هناك حاجة الآن إلى جهد مشترك ضخم لتجنب وقوع كارثة إنسانية هذا الشتاء في البوسنة والهرسك . وعقب الاجتماع الخاص الذي عقده المجلس الأوروبي في بيرمنغهام في الشهر الماضي شكلت المجموعة الأوروبية قوة عمل لدعم جهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . يجب إخلاء معسكرات الاحتجاز . وإننا ندعم دعما كاملا عمل لجنة الصليب الأحمر الدولية ، التي أشرفت حتى الآن على إطلاق سراح ٢٠٠ ٢ محتجز بوسني . وقد وفرت البلدان الغربية حوالي ٧٠٠ ٢ مكان لمحتجزين سابقين ، وبلغت نسبة الأماكن التي وفرتها بلدان المجموعة وحدها ٤٥ في المائة من هذا العدد .

أخيرا ، ينبغي لنا جميعا أن نعمل أكثر في مجال الدبلوماسية الوقائية . إن كوسوفو تستحق اهتماما خاصا ، وهنا تستحق جهود اللورد أوين والوزير فانس ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لتطوير مزيد من الحوار بين اليوغوسلافيين وسكان كوسوفو دعمنا الكامل . إن الحوار الطريقة الوحيدة لتجنب تفجر الحالة في كوسوفو ، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار بلدان أخرى في المنطقة . إن حالة كوسوفو خاصة . إنها جزء من صربيا ومسألة حساسة لكل الصربيين . ولكن حتى لا تصبح كوسوفو كارثة لصربيا ، ينبغي للصربيين أن يمنحوها حكما ذاتيا في إطار صربيا ، وأن يشجعوا المجتمع الدولي على المساعدة بوضع مراقبين أو راصدين تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي أرسل بالفعل بعثة مقيمة إلى كوسوفو . وينبغي لسكان كوسوفو من جانبهم أن يفهموا أن المطالبة بالاستقلال ليست أفضل طريقة لتأمين حقوقهم ومستقبلهم . كما أن مكدونيا تستحق اهتمامنا ، وإنني أعلم أن اللورد أوين والوزير فانس وفريقهما يدركون ذلك تماما .

إن المهمة التي تنتظرنا مهمة ضخمة . وهي تأتي فوق كمية ضخمة من العمل الذي قامت به حتى الآن الأمم المتحدة ووكالاتها ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمجموعة الأوروبية وغيرها . ليس من السهل على المرء أن يتفائل . ولكن على الرغم من صعوبة الحالة في يوغوسلافيا السابقة يجب علينا أن نشابر . إن الخيار - المتمثل في التخلي

(السير ديفيد هناي ،

المملكة المتحدة)

عن صنع السلم ، ورفع الحظر عن توريد الأسلحة ، وترك الاطراف تواصل أعمال القتل والتدمير ، والتخلي عن السكان المدنيين المذبذبين ليواجهوا مصيرهم - خيار لا ينبغي لنا حتى أن نفكر فيه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة

على كلماته اللطيفة الموجهة إليّ .

السيد بركني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجتمع هذا المجلس مرة أخرى ليناظر الحالة في البوسنة والهرسك ، بينما تستمر عمليات القتل والتطهير الإثني دون هوادة . إن وفد بلدي يرحب بهذه المناقشة البناءة . وعلى المجلس أن يعمل مرة أخرى بصورة حاسمة لتشديد الجزاءات على صربيا والجبل الأسود . ومشروع القرار الذي ينظر فيه المجلس سيحقق ذلك . والرسالة واضحة . فلا بد من أعمال الجزاءات . وسيوضع حد لانتهاك الجزاءات . وسيوضع حد للعدوان والتطهير الإثني وما يسفر عنهما من موت ومعاناة .

وندين بلا تحفظ المجردين من الضمير الذين يستخدمون استثناءات الشنن العابرة محاولين انتهاك الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود . ولن نسمح لمنتهمكي الجزاءات باستغلال هذه الاستثناءات .

ومشروع القرار الذي ننظر فيه ينبغي أن يوضح للجميع أنه لن يُسمح للبحر الأدرياتيكي بأن يصبح خط إمداد صربي . وأن منتهمكي الجزاءات سيوقفون ويردون على أعقابهم . وحتى قبل الشروع في إجراءات الوقف والتفتيش ، نأمل أن يثني برييقي العلنية أولئك الذين يسمون إلى الكسب من وراء هذه الفاجعة الانسانية .

ولدى الولايات المتحدة ما يحملها على الاعتقاد بأن ناقلات تديرها شركة شيتا للناقلات في بيرايوس ، في اليونان ، تولت توصيل منتجات بترولوية إلى ميناء بار في الجبل الأسود في مناسبتين ، على الأقل ، منذ فرض الجزاءات في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ . وقد تعدى إجمالي الشحنات حتى الآن ٢٠٠ ألف برميل من منتجات البترول .

وناقلة النفط "شيتا ترييتون" التي تحمل علم مالطة وتملكها شركة "ليكويد كارجوز ماريتايم" وتديرها شركة "شيتا للناقلات إس إيه" ، تولت توصيل حوالي ٢٠٠ ألف برميل من منتجات البترول من بيرايوس إلى بار في أواخر تشرين الأول/أكتوبر . وربما كانت هناك شحنة أخرى من منتجات البترول تنقلها الآن شركة "شيتا للناقلات" منذ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر .

والناقلة اليونانية "شيتا فولكانو" قامت بعدة رحلات في تشرين الأول/أكتوبر من بريولو ، في مقدونية ، إلى بار لتوصيل الصودا الكاوية . والصودا الكاوية من

(السيد بركني ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

السلائف الكيميائية الصناعية الاساسية التي تستخدم في تكرير البترول ، كما تستخدم في صناعات البلاستيك والمطاط والفولاذ . وسفينة البضائع "لوري" التي تحمل علم مالطة وتملكها وتديرها شركة "سوكومار إس آر إل" ، في بيانو ديل سورينتو ، في ايطاليا ، استؤجرت لتوصيل ٨ آلاف طن من فحم البترول الى بار في تشرين الثاني/نوفمبر .

وبوآخر تمتلكها شركة "هليوبوليس للشحن والملاحة" في الاسكندرية ، بمصر ، تولت توصيل بضائع ونقلت أخشابا ومنتجات أخرى من بار بصورة منتظمة منذ فرض الجزاءات .

ويجب على المجتمع العالمي أن يوضح أنه لن يسمح بهذا السلوك .

إننا نشعر بالفضب بسبب الأنباء التي تفيد بأن هناك بوآخر في نهر الدانوب تفرغ بضائع داخل صربيا والجبل الأسود . والدانوب لن يستخدم لتوصيل السلع المحظورة الى صربيا ..

ومشروع القرار الذي ننظر فيه يتمنى لهذه المشاكل الخطيرة . وهو ردنا على من يجاهرون بازدراءهم لإرادة مجتمع الدول المتحضرة . وأهم ما في الامر هو استجابتنا لمناشدات شعب لابد من وضع حد لمعاناته .

وبمنع الشحن العابر لمعظم سلع الطاقة والسلع الصناعية الاساسية ، سيساعدنا مشروع القرار على ضمان التقيد بقرار مجلس الامن ٧٥٧ (١٩٩٣) . وبتوفير السلطة لمنع الشحن البحري الى الداخل والخارج ، سيساعدنا مشروع القرار على منع استخدام البحر الادرياتيكي للتحايل على الحظر . وبإعادة التأكيد على مسؤوليات الدول الشاطئية عن منع استخدام الملاحة في الدانوب لخدمة الموانئ الصربية ، نأمل في ضمان التقيد بقراري مجلس الامن ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٥٧ (١٩٩٣) .

ومشروع القرار الذي نوصك على اعتماده يطلب من الامين العام أن يتولى ، بالتشاور مع الوكالات الانسانية ، دراسة إمكانية إنشاء مناطق آمنة لمقاصد انسانية . وتود حكومة بلدي أن توضح أن هذه الدراسة تستهدف معرفة ما إذا كانت هذه المناطق ،

بمفتها وسائل مؤقتة ، هي طرق عملية ممكنة لإنقاذ الأرواح البشرية . والاستعداد للموافقة على إجراء هذه الدراسة لا يوحي بأي حال بأننا نوافق على مفهوم "التطهير الإثني" ، ولا بأننا سنقبل على الإطلاق أي تدبير من شأنه أن يعرض السلامة الإقليمية للبوسنة والهرمك للخطر ، ولا ينبغي اعتباره إحياء بتشجيع السكان على أن يغادروا ديارهم .

ومن الضروري أن يعمل المجلس على قطع الدعم الخارجي عن المعتدين داخل البوسنة . ونشعر بالرضا لأن مشروع القرار قيد النظر يتخذ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه . ومع ذلك ، فإن لم تغلح هذه التدابير في تحقيق الغاية المطلوبة ، فلا يساورن أحدا أي شك في تمهيمنا على القيام بكل ما تقتضيه الضرورة لإنجاز هذه المهمة .

وختاما ، أود أن أعرب عن عظيم احترام حكومة بلدي وامتنانها للبواصل من رجال ونساء المجتمع الدولي ، وبخاصة من يعملون في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، الذين يخدمون في البوسنة والهرمك ويتحملون أهوال صراع مروع غاشم مهلك في ظل ظروف بالغة المعوكة . إنهم يبذلون قماري جهدهم لوقف القتال وضمان توصيل المساعدات الانسانية . وبينما يمثل من بدأوا هذا الصراع أسوأ ما في السلوك الانساني ، فإن ممثلي المجتمع الدولي يجسدون أنبل جوانب الروح الانسانية .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أرجو أولا ،

سيد الرئيس ، أن أشكر السيد فانس واللورد أوين ، الرئيسين المشاركين للجنة التوجيه التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، على البيانات التي قدمهاها إلى مجلس الأمن .

وأود أن أشكر أيضا السيدة أوغاتا ، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على تقريرها إلى المجلس .

ويقدر وفد الصين عظيم التقدير الجهود الدؤوبة الايجابية للرئيسيين المشاركين ، وكذلك التقدم الذي أحرزاه ، في سعيهما للتوصل الى حل سياسي للامزة في يوغوسلافيا سابقا ، وبخاصة للصراع في البوسنة والهرسك .

وفي نفس الوقت ، أود أن أعرب عن شكري الخاص للأمين العام وزملائه ، على كل مساعيهم من أجل تحقيق السلام .

لقد أصبحت الامزة في يوغوسلافيا سابقا بؤرة توتر رئيسية في عالم اليوم ، مما يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والسلم في أوروبا وفي العالم بأسره . ومن ثم ، فمن الطبيعي أن تشعر الصين وبقية المجتمع الدولي بقلق وتوتر عميقين حيال هذه الامزة .

وتشعر حكومة الصين وشعبها بالقلق بشكل خاص حيال الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك . ومما يؤسف له بشدة أن وقد إطلاق النار الكامل لم يتحقق هناك بعد . ونشعر بأسى عميق إزاء الخسائر الفادحة في الارواح والممتلكات في البوسنة والهرسك ، ونتعاطف بشدة مع مئات الآلاف من النازحين والسكان من جميع القوميات هناك في كربهم ومحنتهم الناتجين عن الصراع .

ونطالب بالوقف الفوري لكل الاعمال التي تنتهك القوانين الانسانية الدولية ، وباعتماد التدابير اللازمة لضمان حقوق النازحين في العودة الى ديارهم في أمان .

وفي هذا الصدد ، يقدر وفد الصين الانشطة الفوشية الانسانية التي يظطلع بها المجتمع الدولي ، وبخاصة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، بغية تخفيف معاناة السكان في البوسنة والهرسك التي تمزقها الحرب .

وهنا ، أود أن أذكر أن لجنة الصليب الاحمر الوطنية الصينية قدمت مؤخرا بعض المساعدات الانسانية لسكان البوسنة والهرسك .

ونحث كل أطراف الصراع على تهيئة كل الظروف اللازمة لتوصيل المساعدات الانسانية الدولية بطريقة فعالة ودون عراقيل ، ولضمان سلامة من يعملون في توصيل المساعدات الانسانية .

وتقدر الحكومة الصينية جهود الوساطة التي تبذلها منظمات دولية واقليمية مثل الأمم المتحدة ، والمجموعة الأوروبية ، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، لحل الأزمة في البوسنة والهرسك . وفي نفس الوقت ، نرى أنه يجب أن تكون كل الجهود الدولية متسقة بصفة مستمرة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية ، ويجب أن تظل منصفة ومعقولة حتى تسهم في إعادة السلم والاستقرار الى البوسنة والهرسك في وقت مبكر ، وفي التوصل الى حل مناسب للصراع .

لقد أيدت حكومة الصين دوماً وب نشاط تسوية كل النزاعات في العلاقات الدولية عن طريق الحوار والتفاوض ، وما برحت تعارض استعمال القوة أو التهديد باستعمالها . ونحن نؤيد الجهود الضخمة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع في البوسنة والهرسك . كما نؤيد كل المقترحات والتدابير التي من شأنها أن تسهم في التسوية السلمية اللازمة في يوغوسلافيا سابقا ، بما في ذلك البوسنة والهرسك . لقد أثبت التاريخ أنه ما من خلاف ، سواء كان عرقيا أو فيما بين السدول ، يمكن تسويته عن طريق استعمال القوة الذي لا يؤدي إلا إلى تعقيد الحالة وزيادة حدة الخلافات وتعميق الكراهية ، مما يزيد من صعوبة حل المشكلة . ونحن لا نحبذ استعمال القوة بأي شكل من الأشكال في تسوية الصراع في البوسنة والهرسك . بل إننا نرى أنه لا يمكن إزالة روح العداء فيما بين مختلف الأطراف في البوسنة والهرسك سوى عن طريق الحوار والتفاوض . فهما الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تسوية النزاع على النحو السليم ، والتوصل إلى حل حقيقي ودائم ومعقول . وخلاصة القول إن المصلحة الأساسية لكل مكان البوسنة والهرسك تكمن في التوصل إلى حل سلمي للصراع .

ويسرّ وفد الصين أن يرى المفاوضات جارية الآن فيما بين الأطراف المعنية في البوسنة والهرسك تحت إشراف رئيسي لجنة التوجيه التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا . ونحن نحث بقوة - ويحدونا وطيد الأمل - أن توقد فوراً جميع الأطراف في البوسنة والهرسك كل الأعمال القتالية ، وتنتهز الفرص المتاحة ، وتبذل جهوداً أكبر من أجل التوصل إلى تسوية مبكرة لكل الخلافات والنزاعات الدائرة بينها ، من خلال المفاوضات وفي إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، حتى يمكن للشعب بأسره في البوسنة والهرسك أن يعيش في سلم ووثام ، وأن يشرع في الطريق السلمي لإعادة إعمار بلاده وتنمية اقتصاده في وقت مبكر .

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باسم وفدي أود

أولاً أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن . وأؤكد لكم تأييدنا الكامل لكم في اضطلاعكم بمهمتكم .

عندما يجتمع مجلس الأمن للنظر في حالة معقدة ومشيرة للجدل كالحالة المروعة في البوسنة والهرسك ، يتعين عليه أن يوجّه رسالة واضحة إلى مختلف الأطراف . وواجبي الآن هو الإعراب عن رأي وفدي بشأن ما ينبغي للمجتمع الدولي تأكيده بالقوة من خلال مجلس الأمن .

أولا ، يجب على المجلس أن يوضح للسلطات الصربية في بلغراد أنه لا يعتقد أن الصربيين في البوسنة والهرسك كان بإمكانهم الاستمرار في الحرب ، لولا دعمها - وخاصة دعمها السوقي . من ثمّ ، من الضروري تشديد نظام الجزاءات لتفادي انتهاكه سواء عن طريق النقل البحري أو النهري أو مرور السلع ، ومن الضروري أيضا تعزيز الرقابة على حظر الأسلحة ، وخاصة برصد حدود البوسنة والهرسك ومراقبة إمدادات الأسلحة التي يمكن أن تتم عن طريق البحر .

ثانيا ، على المجلس أن يبلغ القيادة الصربية في البوسنة والهرسك رفض المجتمع الدولي لأمريين : أنه يرفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، ويرغب في أن تحترم السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك احتراما صارما . وفي هذا الصدد ، فإن المقترحات المتعلقة بوضع ترتيبات دستورية ، والمقدمة من قبل السيد فانس واللورد أوين تشكل ، في رأينا ، الأساس لتسوية سياسية . كما يرفض المجلس التشريد القسري للسكان ، وقصف المدن المحاصرة الذي يشكل مثالين عليه لا يمكن تحملهما ، الهجوم الأخير على ياييتش والقصف اليومي لسراييفو انتهاكا للالتزامات التي تم التعهد بها .

ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يناشد جميع أطراف النزاع في إقليم البوسنة والهرسك - الصربيين والكرواتيين والمسلمين - أن تبدي استعدادها لإقرار السلم . وتحقيقا لهذه الغاية ، نوجه إلى الأطراف رسالة من أربعة أجزاء . أولا ، ينبغي لهذه الأطراف أن تحترم وقف إطلاق النار ، وأن تواصل التفاوض في إطار الفريق العامل العسكري المختلط من أجل إخلاء سراييفو والمدن الأخرى في البوسنة والهرسك من السلاح . وينبغي لها أن تيسر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم ، وأن تمتنع عن أي تهديد أو عمل يعرّض للخطر أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . كما ينبغي لها أن تتفاوض ، دون تأخير ، بشأن وضع دستور جديد ، على أساس المقترحات التي قدمها

السيد فانس واللورد أوين بهدف التوصل إلى تسوية سياسية . وأخيرا ، ينبغي لها أن تضمن عودة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين إلى ديارهم لتفادي الإبقاء ، في قلب أوروبا ، على مكان اقتلَعوا من جذورهم وحُرموا من وسائل البقاء .

أخيرا ، يطلب مجلس الأمن من المجتمع الدولي بأسره ألا يفعل أي شيء من شأنه أن يوسع الهوة بين أطراف الأزمة . ويحثه على بذل جهد متواصل للإسهام بنشاط أكبر في استعادة السلم في البوسنة والهرسك بوجه خاص ، وفي جميع أنحاء يوغوسلافيا سابقا بوجه عام . وفي هذا الصدد ، من الأجدر أن نأخذ في الحسبان بمفة خاصة خطر تردي الحالة في كوسوفو وساندزاك وفويغودينا ، وأن نبدأ الآن في التفكير في إجراءات لتخفيف حدة التوتر في هذه المناطق .

لقد ذُكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة الذي يرأس المجموعة الأوروبية بما قامت به بالفعل أوروبا الدول الاثنتي عشرة في محاولة إيجاد الحلول للصراع وتخفيف معاناة السكان . وهل لي أن أذكر أيضا بأن الحكومة الفرنسية لم تتوان أبدا عن توفير الأفراد ولا الموارد ، وأن إسهامات فرنسا تبلغ بليون فرنك خُصص أكثر من ٣٠ في المائة منها للبوسنة والهرسك ، وأن عدد أفراد الكتيبة العسكرية الفرنسية في كرواتيا والبوسنة والهرسك تصل إلى ٤ ٧٠٠ فرد ، وأن تسعة جنود فرنسيين ماتوا في أراضي يوغوسلافيا . إلا أن ذلك لن يضعف تصميم حكومتي على الاستمرار في العمل من أجل إقرار السلم في يوغوسلافيا . وانطلاقا من هذه الروح تبادلت الحكومة الفرنسية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ المذكرات مع حكومة البوسنة والهرسك لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل تركيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة

بالغة أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . إننا ، بفضل ما تتمتعون به من حكمة مخزومة في الدبلوماسية المتعددة الاطراف وسجل مرموق للغاية ، على ثقة بأن المجلس ، تحت قيادتكم ، سينهض بمسؤولياته بنجاح . واود أيضا أن أشيد بالسفير مريميه ، ممثل فرنسا ، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس في تشرين الاول/اكتوبر .

ونرحب بالسيد مايروس فانس واللورد أوين ، رئيسي المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، اللذين ينهضان بمهمة ذات أهمية تاريخية . كما نحني السيد ساداكو أوغاتا ، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على الجهد الرائع بحق الذي بذلته وموظفوها المتفانون لمصلحة الملايين من البشر الذين أصبحوا مشردين في يوغوسلافيا سابقا . ومما يتسم بأهمية عظيمة وجود السيد مازوفيتسكي ، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في هذه القاعة . فقد ماعدتنا تقاريره التي كشفت عن حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا سابقا ، على أن نفهم جميعا الطبيعة الحقيقية للمشكلة التي نحن بصدها . إن البيانات الاستهلاكية الأربعة التي امتعنا إليها توفر لنا صورة واضحة للحالة المفجعة في البوسنة والهرمك ، وينبغي أن ترسي الاساس الصحيح للمناقشة .

(السيد اكسين ، تركيا)

وفي رسالتين مشتركتين موجهتين إلى المجلس في ٥ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، ومعممتين بوصفهما الوثيقتين S/24620 و S/24678 على التوالي ، استرعى أعضاء مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي المعنية بالبوسنة والهرمك الانتباه إلى أن عدوان العناصر الصربية في البوسنة والهرمك مازال مستمراً ، في حين أن الحالة الانسانية استمرت في التردّي . وقد دعونا ، نحن أعضاء مجموعة الاتصال ، إلى عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن لاتخاذ اجراءات عاجلة لإعادة احلال السلام والأمن في هذه المنطقة ذات الأهمية الحاسمة من شبه جزيرة البلقان . واننا نرحب بهذه الجلسات ونأمل أن تتخطى عن النتائج التي ستساعد على وضع حد للمأساة الجارية في البوسنة والهرمك . وإن الحاجة لاتخاذ اجراءات فعالة أصبحت ضرورية بدرجة أكبر بالنظر إلى استمرار عدوان القوات الصربية ، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وجميع قواعد السلوك المتحضر .

وفي بداية المأساة في البوسنة والهرمك ، اقترحت حكومة بلدي خطة تتألف من نهج لحل المشكلة على أساس المضي خطوة خطوة ، ودعت الخطة الحكومات إلى ابداء الارادة السياسية ، والمجتمع الدولي إلى اتخاذ اجراءات حاسمة . واستتبع مجموعة من التدابير الملموسة تستهدف كفالة الوقف الغوري لاطلاق النار وتهيئة الظروف التي تمنع المعتدين من مواصلة انتهاكاتهم للقانون الانساني الدولي . ودعت الخطة إلى وجود عسكري دولي في البوسنة والهرمك ، أي قوة ذات ولاية للعمل دفاعاً عن ضحايا العدوان . ولو نفذت هذه الخطة بصورة حثيثة في مرحلة مبكرة ، لكان من شأنها أن ترمي إشارة قوية إلى بلغراد وعملاتها في البوسنة والهرمك بأن المجتمع الدولي سيتحمل مسؤوليته ويوقف إلى جانب ضحايا العدوان . وكان يمكن لهذا أن ينجح كرادع وأن يجنب البوسنيين الأهوال التي يعجز عن وصفها اللسان والتي عانوا منها في الأشهر القليلة الماضية .

وفي هذه الحالة ، كان الاجراء الذي اتخذه مجلس الأمن حسن النية ولكنه جزئي وفاتر . وبعد مضي أشهر من المحاولات المحبطة ظل وقف اطلاق النار عصياً واستمر

"التطهير الإثني" دون هوادة . وظل وجود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة على هذا المنوال ، أي مراقبا للروتين اليومي المتمثل في القتل والتدمير العشوائيين وانتهاكات حقوق الانسان ومحاصرة خطوط الحياة . وبالرغم من إعطاء الولاية لهذه القوة ، فما زالت لا تسيطر على الأسلحة الثقيلة التي تُمطر الموت والدمار على الأهداف المدنية . ولا هي استطاعت حتى الآن أن تؤمن التدفق غير المعرقل للفوئ الإنسانى لضحايا المجاعة . وبايجاز ، إن وجودها لم يحقق النتائج المتوقعة .

وإن فشل الأمم المتحدة في البوسنة والهرمك يتجلى في المحتويات المحزنة للتقرير الذي قدمه السيد تاديوس مازوفيسكي ، المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ، الوارد في الوثيقة S/24766 . ويلاحظ السيد مازوفيسكي في تقريره ما يلي :

"لا يزال ارتكاب الانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق لحقوق الانسان مستمرا في البوسنة والهرمك ، مع تصاعد هذه الانتهاكات وتكثيفها من بعض الوجوه . وهذه الانتهاكات يجري ارتكابها في ذات الوقت الذي تقدم فيه الاطراف تعهدات على مائدة المفاوضات في جنيف . ولقد أسفرت تلك الانتهاكات عن معاناة عدد كبير من السكان وفقدانهم لحياتهم . وهناك آلاف آخرون تتعرض حياتهم للخطر وتنتهك كرامتهم الانسانية ومالم تتخذ تدابير فورية ، فإن الكثيرين منهم سيهلكون قبل نهاية الشتاء القادم . وكما سبق البيان في التقرير الاول ، فإن السكان المسلمين هم الضحايا الرئيسيون المهددون بالابادة الفعلية" . (S/24766 ، المرفق ، الفقرة ٥)

ويرى المقرر الخاص أيضاً :

"أن الهدف الرئيسي من النزاع المسلح في البوسنة والهرمك هو إقامة مناطق متجانسة إثنيا . ولا يبدو أن التطهير الإثني نتيجة للحرب ، وإنما هو بالأحرى هدفها وغايتها . وقد تحقق ذلك الهدف بالفعل ، الى حد بعيد ، بالقتل ، والضرب ، والاغتصاب ، وتدمير المنازل ، والتهديد . وتكشفت هذه الممارسات في الاسابيع الاخيرة ، بينما تتضاءل المقاومة من جانب السكان غير

الصربيين ، الذين أصبحت أعداد متزايدة منهم على استعداد للتخلي عن كل شيء والفرار من مواطنهم . وتدل الاحداث التي شوهت مؤخراً أن الزعماء الصربيين في البوسنة والهرسك ليسوا مستعدين للكف عن خططهم . ويعيش السكان المسلمون والكرواتيون في الاراضي التي تسيطر عليها السلطات الصربية تحت ضغوط وارهاب هائلين ، وهناك مئات الآلاف من السكان يكرهون غصبا على مفادرة ديارهم والتخلي عن ممتلكاتهم من أجل إنقاذ حياتهم" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٦)

ولا يمكن لأي شيء أن يكشف عن الافتقار إلى الاستجابة الفعالة لمحنة شعب البوسنة والهرسك من هذه الملاحظات الصريحة . ومن مخزية الاقدار أن هذا الفشل يأتي في الوقت الذي نستكشف فيه الطرق الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم في مداولاتنا بشأن "خطة للسلام" .

يكمن جوهر المشكلة في المخططات الاثمة للجانب الصربي وفي عجز المجتمع الدولي عن التمدي الفعال لهذه المخططات التي تهدف إلى إنشاء صربيا الكبرى باستخدام القوة . وإن عدم كفاية استجابة الأمم المتحدة قد شجع الصربيين على المضي في ضم الاراضي وما يصاحبه من الابداء الجماعية . ويجدر بالصربيين في البوسنة ورعائهم في بلغراد أن يدركوا أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل لا مبالياً حيال أعمال عدوانهم وأنهم سيحاسبون على جرائمهم المروعة .

وتمشيا مع المسؤوليات الدولية ، تواصل حكومتني تأييد جميع الجهود للتوصل إلى تسوية سلمية . ومازلنا على استعداد للمساعدة في أي إجراء دولي متضافر لوضع حد للمأساة البوسنية . وفي هذا الصدد ننوه بالجهود الدؤوبة لرئيس لجنة التوجيه التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ، ونحث بشدة جميع الأطراف على التعاون معهما والامتناع عن استغلال المؤتمر . ونشيد بقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، بدءاً بقائدها وحتى وحداتها الأساسية ، لما تبديه من كفاءة مهنية وانضباط وبسالة في ظل ظروف بالغة الصعوبة . وفي سياق المؤتمر الدولي ، نؤيد تأييدا حازما بوجه خاص المقترحات الجديدة لوضع دستور للبوسنة والهرسك على أساس

مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وحقوق الاقليات ورفض جميع المخططات التي تستند إلى العزل الإثني أو الديني . وإن استعادة البوسنة والهرسك لسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها تشكل الأساس الوحيد لحل سلمي مقبول .

فيما يتصل بمسألة البوسنة والهرسك ، لابد أن نجابه الحقائق ونفهم الآثار الكاملة المترتبة عليها . ها هو عضو في الأمم المتحدة ، العضو الذي تعايش فيه كل الطوائف الإثنية في ظل التسامح والوثام المثاليين ، يُجري تقطيع أوصاله ويبياد سكانه بأطماع شوفينية لجار جشع يعمل عن طريق عملائه في ذلك البلد . إن الحرب مروعة ، وجميع المتحاربين يقتربون أعمالاً مروعة في وقت الحرب . ولكن في حالة الصراع في البوسنة والهرسك ما من شك في هوية المعتدي والضحية . فالجميع يعلمون الدور الأثم الذي قام به نظام بلغراد عن طريق الجيش الوطني اليوغوسلافي والقوات غير النظامية الصربية والمونتغرية التي تحظى بعون بلغراد ومساعدتها بهدف إنشاء صربيا الكبرى ، ولا يمكن لأي مراوغة أن تستتر على هذه الحقائق .

ونعلم أيضا أنه بالرغم من تعاقب القرارات ، عجز مجلس الأمن حتى الآن عن وضع حد للقتال . وإزاء هذه الخلفية تدعو تركيا إلى الوضع الانتقائي للحظر على الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١) . ونتيجة لذلك أدرجنا الفقرة السابعة في مشروع القرار التركي الذي أعد لينظر فيه المجلس .

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه في ضوء الأحوال التي تواجه البوسنة والهرسك ، وعجزنا في الأمم المتحدة عن عكس مسار تلك الحالة ، فإن أقل ما يمكننا القيام به هو السماح للبوسنيين الذين يجابهون تفوقاً مسلحاً أن يمارسوا حقهم المتأصل في الدفاع عن النفس ضد عدو يتهدد وجودهم بعيته . وما دام الجانب الصربي مستمراً في فرض ارادته عن طريق القوة الفلابة ، فلن يكون لديه أي حافز للتفاوض . ولو كانت الحكومة البوسنية تمتلك وسائل كافية للدفاع عن نفسها ، لردعت ذلك المعتدي عن انتهاج سياسة تقوم على استعمال القوة ، وربما أجبرته على اللجوء إلى الحوار لتذليل الخلافات . وفي الحالة الراهنة ، لا يكفي المعتدون الصربيون بمواصلة القتال وضم مزيد من

الأراضي ، بل ويهددون أيضا أرواح مئات الألوف من المدنيين بتعريضهم للمجاعة والأمراض في ظروف الشتاء القاسية .

في هذه الساعة المصيرية ، تتعرض مصداقية مجلس الأمن للاختبار . فمنذ أكثر من ستة أشهر ما فتئت حرب بمستوى الكارثة تستعر في البوسنة والهرسك ، وتهدد المواجهة بالانتشار إلى أجزاء أخرى في يوغوسلافيا السابقة . لقد آن الأوان لابلاغ بلغراد والبوسنيين الصربيين بأن مبر المجتمع الدولي قد نفذ .

إننا نتوقع من مجلس الأمن أن يمدد قراراً في نهاية هذه المناقشة يدين بقوة المسؤولين عن المجازر والمعاناة . ونتوقع أن يتضمن هذا القرار تحذيرات شديدة إلى الذين يلجأون إلى القوة ، بأن يمتثلوا للقرارات السابقة ، وأن ينفوا الأعمال القتالية ، ويواصلوا عملية السعي إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق المفاوضات . ونتفق مع النمسا على وجوب إدراج حكم لإقامة مناطق آمنة تحت حماية الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك يمكن فيها رعاية اللاجئين . ويحدونا أمل وطمح أن تجد الأفكار الواردة في الفقرتين ٤ و ٥ من منطوق مشروع القرار التركي طريقها إلى القرار الذي سيتخذه المجلس .

إن تدفق إمدادات الإغاثة والاحتياجات الأساسية لشعب البوسنة والهرسك المحاصر ، يجب عدم السماح بانقطاعه لأنه مسألة حياة أو موت . علاوة على ذلك ، يجب إقفال جميع معسكرات الاعتقال ومراكز الاحتجاز الأخرى ، كما يجب الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين . إن محاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية أكدتها بالفعل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . ونحن واثقون بأن عملية سريعة متبداً لجمع وتحليل المعلومات عن الجرائم التي ترتكب . كما يجب أن يدرك منتهكو القانون الإنساني الدولي أنهم ، باتباعهم سياسة "التطهير الإثني" ، إنما ينتهكون اتفاقية عام ١٩٤٨ بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، وبالتحديد المادة الثانية (ج) التي تنص على أن أي عمل يقصد به عمداً إخضاع جماعة إثنية لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً ، يعد عملاً من أعمال الإبادة الجماعية .

إننا نأمل أن تستمع بلغراد والمتواطئون معها بعناية إلى هذه المناقشة . ونأمل أن يصفوا لرسالة الاستنكار الصادرة عن المجلس . وكلما سارعوا إلى إلقاء أسلحتهم والمضي في عملية المفاوضات كان ذلك أفضل للجميع ولهم أيضاً . إن الرأي العام التركي ، وبخاصة مواطنونا العديدين من أصل بوسني ، يشعرون بالسخط والغضب إزاء الأحوال التي يعجز عنها الوصف والتي أنزلت بأمة مسالمة . إن شعبنا مصمم على

عدم السماح للاستخدام السافر للقوة بأن يكافأ أو للجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك بأن تغلت من العقاب . ويرى وفد بلادي أن من واجبه أن يعبر عن هذه المشاعر هنا في المجلس . ونأمل أن تنعكس لهجة المناقشة الحالية في قرار قوي فعال يعزز سمعة وممداقية مجلس الأمن . وإذا قصدنا أي شيء آخر أقل من ذلك ، سيصدر التاريخ علينا حكما قاسيا جدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد رضوان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن ينضم إلى الآخرين في تقديم التهاني اليكم - سيدي - بمفتكم رئيسا للمجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . ونحن نحیی أيضا جهود ومهارات سلفكم السفير مرميه ، ممثل فرنسا أثناء رئاسته للمجلس خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر .

يود الوفد الماليزي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن خالص تقديره للبيانات والجهود السلمية والانسانية القيّمة المستمرة التي يبذلها السيد سايروس فانس واللورد أوين والسيد مازوفيتسكي والسيدة أوغاتا . ونقدر بشكل خاص إشارة اللورد أوين إلى الألم البالغ الذي تشعر به الملايين من الناس في العالم الاسلامي وهم ييرون المعاناة والصعوبات المستمرة التي يلاقيها المسلمون في البوسنة والهرسك ، وتفهمه له أيضا . ويشجعنا إصرار كل من السيد سايروس فانس ولورد أوين بمفتهما الرئيسيين المشاركين لمؤتمر جنيف على التمسك بالمبادئ الاساسية للميثاق والقانون الدولي وحقوق الانسان ، وكذلك الإطار المؤسسي الذي يقترحانه لضمان استقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية .

لقد مر ما يقرب من ١٢ اسبوعا منذ كتب أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي إلى رئيس مجلس الأمن يطلبون عقد اجتماع طارئ للمجلس ، يدور فيه نقاش رسمي ، للنظر في الحالة

في البوسنة والهرسك . ونحن نأسف أسفا شديدا لهذا التأخير . إن حق الدول الاعضاء في طلب عقد اجتماع طارئ لمجلس الامن ، تجري فيه مناقشة رسمية للنظر في حالة خطيرة كهذه ، تنطوي على انتهاك للقانون الدولي . وتهدد السلم والامن الدوليين ، حق ينبغي أن يحترمه المجلس دائما .

إن هذا النقاش يوفر فرصة هامة لكامل أعضاء الأمم المتحدة ليسترعوا انتباه المجلس الى آرائهم بشأن القضايا الحقيقية التي تنطوي عليها الازمة في البوسنة والهرسك . كما أنها أيضا فرصة لماليزيا لتناشد المجلس النظر في اتخاذ عدد من التدابير العملية لتخفيف معاناة البوسنيين ، في الوقت الذي يواصل فيه السعي الى حل دائم في البوسنة والهرسك .

منذ عدة شهور يشهد العالم الكثير من القتل والمعاناة الانسانية والتدمير في البوسنة والهرسك ، وما فتئت الأمم المتحدة والمجموعة الاوروبية تشاركان في جهود ترمي الى إحلال السلام وتخفيف معاناة شعب ذلك البلد . ومع ذلك ، فإن مختلف القرارات التي أصدرها مجلس الامن ، واتفاقات وقف إطلاق النار التي توصلت اليها المجموعة الاوروبية والأمم المتحدة تجوهرت . والجزاءات التي فرضها مجلس الامن لم تؤد الى الاثر المنشود .

ونحن هنا لا نلوم الجهود والنوايا . فاللورد أوين والسيد فانس يمثلان بهوضوح الجهود التي لا تكل المبذولة باسم الأمم المتحدة والمجموعة الاوروبية ، لكن من الواضح أن ما يسمح باستمرار الوضع وتمادي الصربيين دون رادع هو الافتقار الى سلطة دولية معترف بها بهوضوح ، على استعداد تام لضمان أن يكون نفوذها قادرا على أن يفرض نفسه الى الحد الضروري لعكس اتجاه الوضع هناك .

إن الاحداث المروعة المتمثلة بالغفائض المرتكبة في معسكرات الاعتقال والسياسة الصربية الخاصة "بالتطهير الإثني" ، بالإضافة الى الانباء اليومية عن القصف الصربي العشوائي للمراكز الاهلة بالسكان المدنيين في البوسنة والهرسك أشارت سخطا عاما في مختلف أنحاء العالم . إن العدوان الصربي وقتل البوسنيين وتدمير المدن والقرى

لا يزال مستمرا . وقد رحب المجتمع الدولي بالاتفاق المبرم في مؤتمر لندن الذي أشار
الامال في التوصل الى حل سلمي للمشاكل في يوغوسلافيا سابقا . إلا أن الامال في السلم
التي اشارها مؤتمر لندن تقوضها قوات القوميين الصربيين التي لا ترحم ، والتي
لا تحترم حكم القانون وأبسط حقوق الانسان .

إن الحالة في البوسنة والهرسك ليست مجرد حرب أهلية أو قبلية . إنها ليست
مجرد حالة انسانية . فالواقع هو أن المجتمع الدولي يواجه الآن ، في عصر ما بعد
الحرب الباردة ، أخطر إحياء لحقد قومي وإثني قديم قدم الدهر ، وتعصب وحمولات
للتوسع .

وبغض النظر عن الشكل الذي يقصد به إخفاء حقيقة الحالة في البوسنة
والهرسك ، فإنها تنطوي على تدخل مسلح وعدوان عسكري من جانب صربيا والجبل الأسود .
إن الميلشيا الصربية المحلية ووحدات الجيش الشعبي اليوغوسلافي السابق في البوسنة
والهرسك تقود الهجمات على البوسنيين ، فيما يبدو بوضوح أنه محاولة لبناء صربيا
الكبرى . وبالفعل فإن الصربيين - عن طريق أعمالهم العدوانية و "التطهير الإثني"
وسائر الأنشطة غير المشروعة الأخرى ، يحوزون الآن أكثر من ٧٠ في المائة من أراضي
البوسنة والهرسك . وقد مات الآلاف من أبناء البوسنة والهرسك ، كما أن ١,٨ مليونا من
البشر ، أي ٤٠ في المائة من السكان ، طردوا من ديارهم كنازحين .

إن الحالة تنطوي على واحد من أخطر الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان
والقانون الانساني الدولي في التاريخ المعاصر . إن السياسة الصربية الخاصة
"بالتطهير الإثني" سياسة مقيتة ، وهذه السياسة بالإضافة الى أشكال الفظائع الأخرى ،
بما في ذلك معسكرات الاعتقال الصربية ، جريمة ضد الانسانية . إن تقرير الامين العام
عن حالة حقوق الانسان في يوغوسلافيا سابقا ، الوارد في الوثيقة S/24766 والمؤرخ في
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ والمعلومات والأدلة التي وفرتها تقارير قدمتها بلدان
منفردة وفقا لقراري مجلس الامن ٧٧١ (١٩٩٣) و ٧٨١ (١٩٩٣) ، تؤكد مرة أخرى الفظائع
التي يرتكبها الصربيون . وفي هذا الصدد ، ترحب ماليزيا بقرار مجلس الامن بإنشاء

لجنة خبراء لتجميع ودراسة انتهاكات حقوق الانسان في البوسنة والهرسك ورفع تقارير عنها . إلا أن عمل اللجنة يجب أن تتبعه إجراءات يتخذها المجلس في الحال لمحاكمة أولئك المسؤولين عنها .

وبينما نرحب بالإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن لضمان التوزيع الآمن والفعال للأغذية وغيرها من الإمدادات الفورية ، هناك الكثير الذي يلزم القيام به ، حيث أن جهود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الفورية كثيرا ما تُعَوَّق ، والعديد من البوسنيين يعيشون بغير أغذية أو إمدادات أو وسائل الراحة الأساسية .

ومع تدهور الحالة في البوسنة والهرسك عقب مؤتمر لندن ، بات الامر يقتضي عدم الاكتفاء بما تبذله الامم المتحدة من جهود غوثية لمواجهة محنة سكان البوسنة الخاضعين للحصار والمعرضين للقصف اليومي من جانب الصرب . فعلى الامم المتحدة ان تتصدى للأسباب الجذرية بجملة أمور منها وضع حد لحصار وقصف المراكز المدنية العديدة في البوسنة من جانب الصرب .

وفي الوقت ذاته ، يلزم ان تتخذ الامم المتحدة موقفا حازما فيما يتعلق بالتمسك بمبدأ عدم الاعتراف بالأراضي التي استولى الصرب عليها بأعمال العدوان والتطهير الإثني وغيرها من الأعمال غير المشروعة . وأي تفاض عن استيلاء الصرب على الأرض باللجوء إلى القوة أو غيرها من الأعمال غير المشروعة التي يقرّفونها في البوسنة والهرسك لن يكون من شأنه سوى تشجيع النزعة إلى تكوين صربيا الكبرى ، الامر الذي سيؤدي إلى توسيع نطاق الصراع الدائر في البلقان مما يشكّل مزيدا من التهديد للسلم والامن الدوليين . وينبغي أن تعتمد الامم المتحدة على بذل جهود الدبلوماسية الوقائية في المناطق التي تقطنها أغلبية غير صربية في صربيا والجبل الاسود ومقدونيا ، وخاصة في كوسوفو ، درعا وردعا لجنوح الصرب إلى التطهير الإثني وإلى قمع حقوق السكان المحليين غير الصرب .

لقد درس الوفد الماليزي عن كثب الرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من حكومة البوسنة والهرسك - من خلال ممثلها الدائم السفير محمد شاكربك - التي قامت فيها باستعراض انتباه المجلس إلى تدهور الحالة في ذلك البلد وتوجيه نداءات متكررة تلتزم فيها مساعدة الامم المتحدة ومجلس الأمن . ونحن نشاطر تماما هذا الاحساس بالكرب والتلف على التماس عطف مجلس الأمن وقيامه بعمل أشد حزمًا . وأود في هذا الصدد أن ألفت انتباه المجلس على نحو خاص إلى الرسالة المؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ والموجهة من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك إلى رئيس مجلس الأمن (الوثيقة S/24761) المؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . ففي تلك الرسالة سلّط الممثل الدائم للبوسنة والهرسك الضوء ليس فقط على استمرار ما يقرّفه الصرب من أعمال عنف

وانتهكات أخرى لقرارات مجلس الأمن واتفاقات لندن للسلام ، ولكن سلط الضوء أيضا على تصاعد هذه الأعمال والانتهاكات في بعض الحالات .

لقد اعتصر الألم نفوس أبناء ماليزيا ، وأنا واثق أن شعوب سائر الدول تشاطرننا هذا الألم ، لرؤية الفظائع الصربية التي مازالت ترتكب تحديا للعديد من قرارات مجلس الأمن واتفاقات لندن للسلام .

إننا نتفهم تعقّد الحالة في البوسنة والهرمك والصعوبات التي يواجهها مجلس الأمن فيما يتعلق بالنظر والبت في تدابير جماعية تنفّذ بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . إلا أن هناك قضايا حرجية يجب أن يتمدى لها المجلس الآن . فمن المحتمل أن يتخذ المجلس تدابير عاجلة لمواجهة الحالة الانسانية البالغة الخطورة في البوسنة والهرمك ، وخاصة في ضوء الاقتراب السريع لفصل الشتاء . فقد جاء في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنه ما لم تقدم مساعدات انسانية عاجلة يتوقع أن يلقى نحو ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة حتفهم . وعدد مدنيي البوسنة الذين تعتبرهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عداد المشردين بات يمل الآن إلى ١,٨ مليون نسمة ، وهو عدد يتوقع أن يزيد مما يفرض ضغطا اضافيا على القدرات المحدودة للأمم المتحدة ، ولغيرها من وكالات الإغاثة الدولية . وتعاني بالفعل كرواتيا وغيرها من البلدان المجاورة من الضغوط الشديدة الناجمة عن اضطرابها إلى استقبال موجات اللاجئين المتدفقة اليها من البوسنة والهرمك .

وتناشد ماليزيا مجلس الأمن أن ينشئ ، بصفة عاجلة طارئة ، ملاذات آمنة ، ومناطق لا يجري فيها تبادل النيران ، وأروقة أرضية في إطار المناطق التي تحميها الأمم المتحدة في المناطق المختلفة من البوسنة والهرمك حتى يتاح لمسلمي البوسنة أن ينعموا فيها بالأمن من هجمات الصرب وأن توزع عليهم فيها المساعدات الغذائية وغيرها من المساعدات الدولية . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن يتابع مجلس الأمن اتفاقات لندن للسلام من أجل إغلاق معسكرات الاعتقال الصربية وتوطين أبناء البوسنة المفرج عنهم بصفة مؤقتة في المناطق المعينة كملاذات آمنة . وفي هذا الصدد ، ينبغي للمجلس أن

يوسع ويعزز ولاية قوة الامم المتحدة للحماية من أجل تمكين قوات الامم المتحدة ووكالات الإغاثة من النهوض بمهامها الاضافية .

ويود الوفد الماليزي أن يسترعي انتباه المجلس إلى المقترحات البتاءة التي طرحها اللورد أوبن من أجل تحسين الحالة الانسانية في البوسنة والهرسك . وتتضمن هذه المقترحات فكرة تدعو الامم المتحدة إلى إرسال شحنات غوثية جوية إلى المطارات الاخرى في البوسنة والهرسك . ويمكن تعزيز هذه الشحنات بإسقاط امدادات غوثية انسانية حيثما يقتضى الامر .

كما تود ماليزيا أن تضم صوتها إلى تركيا في توجيه النداء ، الذي أيدته بلدان أخرى أعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، بأن يرفع المجلس فوراً الحظر الذي فرضه على توريد السلاح إلى البوسنة والهرسك وأن يرد إليها حقها في الدفاع عن النفس الذي كفله الميثاق . ونحن نتفق تماماً مع الرأي القائل إن الحظر الذي فرضته الامم المتحدة على يوغوسلافيا السابقة يستهدف - بكل جلاء - المعتدين وينبغي ألا تكون نتيجته حرمان ضحايا العدوان من حق الدفاع عن النفس . فمن الظلم عدم تمحيص الحالة والمرب مسلحون هذا التسليح الثقيل ويثقلون امدادات متصلة ، في حين أن الاسلحة التي يملكها أبناء البوسنة ستصبح عما قريب - أيا كان حجمها - عديمة الجدوى إذا لم تكن لديهم الذخيرة اللازمة للدفاع عن أنفسهم وعند ذاك سيقعون تحت رحمة القوات الصربية الاجرامية . وعدم قيام المجلس بعمل في هذه الظروف من شأنه أن يعني أن المجلس ينتهج "سياسة لا تفعل شيئاً" ومن شأنه أيضاً أن يسمح باستمرار المذابح التي يتعرض لها مسلمو البوسنة .

وبالاضافة إلى ذلك ، ينبغي أن يكون المجلس قد بات مستعداً الآن لفرض جزاءات اضافية ، لا على صربيا والجبل الاسود فحسب ، ولكن أيضاً على المناطق التي أخضعتها المليشيات الصربية والوحدات التابعة للجيش الشعبي اليوغوسلافي بقوة السلاح في البوسنة والهرسك .

وماليزيا ، من جانبها ، مستعدة للنظر بجدية في موازنة جهود من هذا النوع تبذلها الامم المتحدة شريطة أن يمدد بذلك طلب من المجلس وأن تمول العملية في إطار

اجراءات الميزانية العادية لحفظ السلام . ونحن لسنا بغافلين عن أننا - كمجموعة بلدان اسلامية - علينا أن نفعل المزيد .

لقد هزت محنة مسلمي البوسنة أفئدة أبناء ماليزيا . ويبدل في الوقت الراهن عدد من الجهود الطوعية لمساعدة شعب البوسنة والهرسك . وقد تم الآن جمع ما يربو على مليوني دولار عن طريق التبرعات . وبالإضافة إلى ذلك ، تشارك حكومة ماليزيا مشاركة نشطة في مساعدة حكومة البوسنة والهرسك بكل ما تستطيع . من ذلك مثلا أننا بدأنا نستقبل لاجئين من ذلك البلد الذي مزقته الحرب ؛ كما استقبلنا في ماليزيا أطفالا أيتاما من ضحايا الحرب ليعيشوا في ماليزيا إلى أن يعود الاستقرار والامن إلى بلدهم . وتعتقد ماليزيا أيضا أن مهمة التصدي للحالة الانسانية في البوسنة والهرسك مهمة عاجلة وواسعة النطاق ، وأن من الضروري تنشيط المساعدات الانسانية الدولية الطارئة عن طريق عقد جلسة عامة للجمعية العامة في دورتها الحالية السابعة والاربعين . ويعمل الوفد الماليزي في تعاون وثيق مع البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك من أجل تنشيط دعم الدول الاعضاء لهذا الاتجاه .

ومسار العمل الآخر الذي يتعين على المجلس أن ينظر فيه خلال الاشهر القليلة المقبلة هو حتمية اتخاذ تدابير انفاذية جماعية - حتي ولو باتباع نهج متدرج - إذا ظل الصرب يواصلون انتهاكاتهم لقرارات مجلس الامن واتفاقات لندن للسلام . وأود أن أؤكد مرة أخرى أننا ندرك تماما مدى صعوبة التوصل إلى هذا القرار . ولكن الوفد الماليزي يرى أن من المهم أن تصدر عن المجلس رسالة واضحة تقول إن الامم المتحدة والمجتمع الدولي لن يتسامحا مع معاملة وحشية يصطلي بها شعب ولا مع تقطيع أوصال أمة باللجوء إلى القوة والممارسات غير الانسانية .

إن كثيرين منا في البلدان النامية يرون أن ما يتقرر مصيره هنا ليس مجرد الحالة في البوسنة والهرسك بحد ذاتها ولكن أيضا المسألة الاكبر المتعلقة بالثقة بالامم المتحدة وبمفهوم الامن الجماعي الذي وضعته . ويتوقف نجاح الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين ، في إطار الامن الجماعي ، على قدرة مجلس الامن على التمسك بحكم القانون على أساس غير انتقائي .

وختاما ، أود أن أؤكد للمجلس أن ايماننا بالامم المتحدة وبدورها في صيانة السلم والامن الدوليين هو بالتحديد ما يدفع ماليزيا إلى حث مجلس الامن على اتخاذ إجراء قوي للتمدي لأعمال العدوان الرامية إلى تفتيت أمة ولوقف استخدام القوة ضد المدنيين الأبرياء . إن ماليزيا ، وهي بلد محب للسلام ملتزم بتحقيق التنمية والتقدم لشعبه متعدد الاعراق ، نتعاطف تعاطفا كاملا مع مصير البوسنة والهرسك . وإذا بدأ حديثنا ذا وقع انتقادي فليس ذلك إلا لكون ماليزيا ، شأنها شأن سائر البلدان الصغيرة والنامية في العالم ، لا تستطيع أن ترى مجلس الامن يخفق في التمدي للتحدي الماثل أمامنا ونحن نحاول أن نجلب السلام والامل لكل انسان حيثما كان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ماليزيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل ألمانيا . وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد غراف زو رانتزو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي أن أضم صوتي الى أموات المتكلمين الآخرين بتهنئتكم سيدي على تولي
هنگارييا رئاسة مجلس الأمن . أنه لي شرفني أن اتكلم في ظل توجيهكم القدير ، وأنني
لعل ثقة بأن عملكم سيكفل بالنجاح شأن عمل ملفكم الممثل الدائم لفرنسا ، السفير
ميريميه .

أود أن أتوجه بالشكر لمفوضة الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، السيدة

أوغاتا ، والمقرر الخاص السيد مازوفسكي ، والوزير فانس واللورد أوين على
بيانيهما . لقد وفرا لمناقشتنا أساسا رصينا .

إن ألمانيا تؤيد تأييدا تاما مشروع القرار الخاص بالبوسنة والهرسك
والمعروض على مجلس الأمن . وأنه لما يتجاوز الشعور بالأسف أن تبرز الحاجة إلى
اتخاذ مجلس الأمن لقرار جديد خاص بالبوسنة والهرسك . ويتخذ المجلس هذه الخطوة لأنه
لا يستطيع أن يتجاهل الانتهاكات العديدة للالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الدولي
المعني بيوغوسلافيا سابقا والواردة في قراراته السابقة . إن الجانب الصربي هو
المسؤول الأول عن هذه الانتهاكات إذ أنه يواصل حربه المتمثلة في الاستيلاء على الأرض
وطرد السكان في البوسنة والهرسك . إلا أنه قد حدثت أيضا تطورات أخرى أثارت القلق ،
كالمدامات التي وقعت مؤخرا بين القوات الكرواتية والحكومية .

لقد حقق المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا تقدما هاما في عدد من
المجالات . إننا جميعا مدينون لرئيسيه المشاركين السيد فانس واللورد أوين . أنه
الاطار الوحيد الكفيل بتحقيق حل سلمي . وأود أن أؤكد على دعم ألمانيا القوي للاطار
الدستوري للبوسنة والهرسك الذي وضع اثناء انعقاد المؤتمر .

وبالرغم من الالتزام الثابت للرئيسين المشاركين للمؤتمر، وبالرغم من الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فضلا عن جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعثة المراقبة التابعة للمجموعة الأوروبية، لا تزال الحالة في البوسنة والهرسك تشير هلعاً بالغاً. ولا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن المتطرفين الصرب قد استعملوا مشاركتهم في المفاوضات الدولية ستاراً يتابعون من ورائه تحقيق أهدافهم بقوة لا تليين. وتؤيد ألمانيا تأييداً راسخاً موقف مجلس الأمن الذي يرى أنه لا يمكن القبول بالاستيلاء على الأرض عن طريق القوة وبممارسة "التطهير العرقي". وينبغي أن يمكن جميع المشردين من العودة بسلام إلى ديارهم. وعلى جميع الأطراف أن تدرك أن المجتمع الدولي لن يقبل بالنتائج التي تتمخض عنها سياسة استخدام القوة. وهذا ينطبق أولاً وقبل أي شيء على المحاولات الهادفة إلى تقسيم البوسنة والهرسك، مهما كانت النعوت المستعملة. أن رصد خطوط وقف إطلاق النار لا يتضمن الاعتراف بالوضع القائم. وينبغي لزعماء الصرب أن يعلموا بأنهم لن يتمكنوا من استغلال وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في خدمة أغراضهم. وينبغي الإبقاء على الجزاءات حتى يظهر الجانب الصربي استعداداً للتخلي عن استخدام القوة والتخلي عن المكاسب الإقليمية فضلاً عن قلب النتائج التي أسفرت عنها عمليات الطرد الجماعي. وفي الوقت نفسه ينبغي أن نكون على استعداد للاستجابة بطريقة ايجابية للمقترحات البناءة. وفي هذا السياق تعتقد ألمانيا أن مقترح رئيس الوزراء بانيتش المتعلق بوزع مراقبين دوليين على الحدود بين صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك يستحق الدراسة.

إن الحرب في البوسنة والهرسك، وما يجري فيها من ممارسات غير انسانية تتمثل في "التطهير العرقي"، والمعسكرات الوحشية، والتعذيب والقتل، لا تبقي على اللاجئين والأطفال والشيوخ والمرضى الأبرياء. وهذا الرعب ليس ملازماً للحرب وإنما هو العنصر الأساسي في الحرب الصربية التي تشن ضد غالبية سكان البوسنة والهرسك. ويتضح هذا بجلاء في التقرير الثاني الذي قدمه مؤخراً المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان السيد

مازوفسكي . فالخطر يتهدد الوجود نفسه للسكان المسلمين . إن الشتاء الوشيك وكارثة اللاجئين التي تلوح في الأفق يتطلبان اتخاذ تدابير واسعة للاغاثة الانسانية . واستجاب المجلس الاوروبي لهذا الوضع بإحداث زيادة كبيرة في تدابير الطوارئ في اجتماعه المعقود في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر في برمنغهام . وإذ تقوم ألمانيا بتنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماع برمنغهام فإنها في الوقت نفسه تضاعف من مساعدتها الشائبة . وكجزء من المشاركة في تحمل الاعباء الملقة على عاتق المجتمع الدولي ، قامت ألمانيا بتوفير مبلغ ٢٧٥ مليون مارك ألماني تقريبا لأغراض المساعدة الانسانية منذ اندلاع الصراع . وتأتي ألمانيا في المرتبة الثانية بعد الهيئة التابعة للمجموعة الأوروبية ، بوصفها أكبر مانح للمعونة الانسانية ليوغوسلافيا سابقا . ويذهب جزء كبير من هذه المعونة الى سكان البوسنة والهرسك ، حيث يجري توزيعه بغض النظر عن جنسية السكان . وستنسق جهودنا مع قوة العمل التي أنشأتها حديثا المجموعة الأوروبية . وستواصل العمل الوثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . إن ألمانيا ومعها فرنسا ، ستقومان بدراسة إمكانية إنشاء ملاذات آمنة في منطقة بيهاك . وفي هذا الإطار نعتقد بأن الحجج التي تقدم بها السيد مازوفسكي ينبغي أن تحظى بالدراسة المتأنية . إن فتح ممرات إضافية من أجل مرور القوافل الانسانية وإقامة مناطق أمنية داخل البوسنة والهرسك من شأنهما أن يقدموا مساهمة هامة في مجال مساعدة المحتاجين .

وبصرف النظر عن جهود ألمانيا الرامية الى مساعدة السكان المتضررين في الموقع استقبلت ألمانيا ما يزيد عن ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ من يوغوسلافيا سابقا ، وقد استكملت جهود حكومة بلادي بالاستعداد الذي لا مثيل له الذي أظهره المواطنون في بلدي لمساعدة اللاجئين .

إن ألمانيا تقدم احترامها لأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وأفراد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الذين جرى وزعهم في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا أيضا . إن هؤلاء الرجال والنساء يعرضون حياتهم للخطر يوميا . وثمة طيارون

ألمان بينهم . إن جهود قوة الأمم المتحدة للحماية الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية أينما دعت إليها الحاجة في البوسنة والهرسك ينبغي ألا تعاق أو تتعرض لخطر غير مقبولة . وينبغي التأكيد بالخطر على تحقيق الطائرات العسكرية . وستواصل ألمانيا دعم جهود قوة الأمم المتحدة للحماية . وبصورة أكثر تحديداً ، قامت الحكومة الفيدرالية بتخصيص الموارد اللازمة لدعم قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة في ميدان السوقيات .

إذا كان للمعاناة الإنسانية والحرب في البوسنة والهرسك أن تجدا نهاية ، فإن على جميع الأطراف احترام الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا . إن ألمانيا ، بالتعاون مع شركائها في المجموعة الأوروبية ، ستفعل كل ما في طاقتها للمساهمة في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ألمانيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم الأخير على قائمتي بعد ظهر هذا اليوم هو ممثل مصر . وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد العربي (مصر) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن

أشكركم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس . وأن وفد مصر على يقين من أن خبرتكم الدبلوماسية المرموقة وقدراتكم اللغوية المعروفة ستؤدي إلى التوصل إلى نتائج ملموسة في معالجة الأزمات الدولية المعروضة على المجلس خلال الشهر الحالي . كما أتوجه بالشكر لسلفكم السفير جان برنار ميريميه المندوب الدائم لفرنسا على الجهود المتميزة التي قام بها خلال رئاسته للمجلس الشهر الماضي .

إن مجلس الأمن يجتمع اليوم لينظر في تطورات الوضع المتردي في البوسنة والهرسك ، الوضع الذي سبق للمجلس أن قرر أنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . إن جمهورية البوسنة والهرسك تشهد أحداثا مأساوية متلاحقة ، وسريعة ، قد تؤدي خلال وقت قصير الى خلق وضع يمثل سابقة خطيرة ، تتمثل في أن دولة عضوا في الامم المتحدة على وشك الاختفاء من الوجود كدولة ، يتعرض شعبها مع كل يوم للطرد والتشريد والموت الجماعي .

ومن هنا فإن وفد مصر يحث المجلس أن ينفذ - وبسرعة - باتخاذ كافة التدابير التي كفلها الميثاق لوضع حد للمأساة الجارية على أرض البوسنة والهرسك ، وذلك بفرض وقف الزامي للقتال ، مع اجبار الطرف المتعنث على الامتثال للشرعية الدولية ، وثانيا ايجاد الضمانات اللازمة لحماية جمهورية البوسنة والهرسك ، الدولة العضو بالامم المتحدة ، من احتمال الانهيار ، وثالثا بإعطاء شعب البوسنة والهرسك الفرصة للتمتع بحقه الطبيعي في العيش في أمان داخل الحدود الدولية المعروفة لتلك الدولة ، ورابعا بتمكين حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حق الدفاع الشرعي بموجب المادة ٥١ من الميثاق .

إن التسوية السياسية الشاملة اللازمة الراهنة في المناطق التي كانت تشملها يوغوسلافيا السابقة هي أمر ضروري ، ولكن الضمان الحقيقي لعدالة وشمولية واستمرارية الحل السياسي تكمن في ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية للمشكلة ، وعدم الاقتصار على علاج الظواهر . وفي هذا الاطار ، يتابع وفد مصر - باهتمام وتقدير - الجهود الدولية المبذولة في اطار المؤتمر الدولي الخاص بيوغوسلافيا ، ويشيد باسهامات كل من السيد سايروس فانس واللورد دافيد أوين في هذا الصدد .

وقد أطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام عن المؤتمر الدولي والوارد في الوثيقة S/24795 . وهو تقرير قيم يستعرض الجهود المختلفة من أجل تسوية المشكلة ووضع ترتيبات دستورية بشأن دولة البوسنة والهرسك في المستقبل ، كما يتناول اجراءات بناء الثقة والمسائل المتعلقة بخلافة يوغوسلافيا السابقة وقضايا حقوق الانسان والاقليات .

ومع ترحيب وفد بلادي بمشروع الخطوط الاساسية للدستور المقترح وأمله أن تتفق عليه الاطراف المتصارعة فإننا نود أن نسترعي الانتباه الى أن كل المبادئ والافكار والمقترحات البناءة التي تضمنها تقرير الامين العام تصبح موضع تساؤل إذا استمر الموقف في التدهور ، الامر الذي يهدد باختفاء دولة البوسنة ذاتها من الوجود . ولذلك فمن الضروري سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف عمليات الابداء والترحيل الجماعي وغيرها من الممارسات ، التي قد تهدد مع مضي الزمن بأن يأتي وقت لا تكون أغلبية شعب البوسنة والهرسك موجودة على أراضيها الاصلية لكي تستفيد من تطبيق التسوية الدستورية المقترحة .

في الوقت الذي يتقدم فيه العالم نحو مشارف القرن الحادي والعشرين ، وتولي المجموعة الدولية اهتماما خاصا لكرامة وحقوق الانسان ، قد تطل برأسها على العالم دعاوى عنصرية جديدة مثل "التنقية العرقية" التي تجري في اطارها ممارسات قمعية ، واجراءات لا انسانية ، موجهة ضد أغلبية شعب البوسنة والهرسك ، والمسلمين منهم على وجه الخصوص ، بهدف تفريغ أراضيهم وأقاليهم من سكانها الاصليين ، وبقصد تغيير التركيبة الديمغرافية للشعب وذلك سعيا لتحقيق مآرب سياسية ، وأطماع توسعية .

إن لكل مشكلة مسببات ونتائج ، واتخاذ المجلس الاجراءات الرامية لوقف عمليات التطهير العرقي هو أمر ضروري ، ولكن من الضروري أيضا ضمان تنفيذ حق العودة الفوري للاجئين والمطرودين الذين أجبروا على ترك أراضيهم وديارهم بسبب تلك الممارسات القمعية ، وأن يتم اعادة توطينهم في مناطقهم الاصلية بأسرع ما يمكن . كما تبرز هنا حتمية الزام السلطات المسؤولة عن الممارسات التعسفية ، بتعويض المتضررين من النازحين والمشردين عن ممتلكاتهم التي تم تدميرها .

إن وفد مصر يقدر الاهتمام الذي أولاه مجلس الأمن للجانب الانساني في مشكلة البوسنة والهرسك ، كما يشيد بقيام الامين العام بتشكيل لجنة الخبراء المعنية بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٠ (١٩٩٣) ، ويناشد المجموعة الدولية تقديم التسهيلات اللازمة للجنة . كما نأمل أن تنجح هذه اللجنة في تنفيذ ولايتها ، وترفع للمجلس

النتائج التي ستخلص إليها حول الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف وغيرها من أوجه انتهاك القانون الانساني الدولي وذلك في أقرب وقت ممكن . وتجدر الإشارة في هذا الشأن - للجهد القيم المتميز الذي قام به السيد "مازوفسكي" ، المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان في منطقة يوغوسلافيا .

وفي هذا الاطار يشير وفد مصر الى أهمية انشاء المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب التي ارتكبت والتي ما زالت ترتكب لكي يشكل وجود وعمل تلك المحكمة الجنائية الدولية عامل ردع اضافي لضمان الوقف الكامل ، وعدم تكرار عمليات التطهير العرقي التي برزت في يوغوسلافيا ، وحتى لا تمتد الى مناطق أخرى قريبة .

إن ما يحدث في البوسنة والهرسك يعتبر في المقام الاول أزمة سياسية حقيقية نجمت عن العدوان السافر الذي قامت به صربيا ضد أراضي جمهورية البوسنة والهرسك . وبالتالي فلا يمكن وقف تدهور الموقف هناك ما لم يتم التمدد الحازم والشامل والسريع للعدوان . ولن يتحقق ذلك إلا باتخاذ المجلس الخطوات اللازمة التي تضمن تنفيذ المطالب الدولية الواردة بقراراته العديدة وخاصة القرارات ٧٥٢ (١٩٩٢) و ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٧٠ (١٩٩٢) و ٧٨٠ (١٩٩٢) و ٧٨١ (١٩٩٢) و ٧٨٦ (١٩٩٢) .

وكخطوة أولى ، ينبغي للمجلس أن يبدأ بتحديد الطرف المسؤول عن بدء العدوان ، وأن يصدر قراره موجهاً الى هذا الطرف ، وأن يكون قرار المجلس في مضمونه مشمولا بالنفاذ الفوري والكامل وفي اطار فترة زمنية يحدد لها المجلس حداً أقصى ، وفي حالة تجاوز هذا الحد ، فعلى المجلس أن يهب ليضطلع بمسؤولياته الدولية ، ويأذن للمجموعة الدولية بتطبيق التدابير المنصوص عليها بالعمل السابع من الميثاق لغرض تنفيذ قراراته ، والزام الطرف الراض بالامتثال للشرعية الدولية .

كما ينبغي أن يتم فوراً نزع سلاح جميع العناصر العسكرية الخارجية الموجودة حالياً بالبوسنة والهرسك تحت رقابة دولية كاملة .

إن الخطوات التي سبق للمجلس اتخاذها ينبغي أن تستكمل على النحو الذي يضمن تطبيقها بفعالية وبصورة إلزامية . وقد يكون من المفيد في هذا الاتجاه ، بل ومن الضروري ، إعلان أجواء البوسنة والهرسك منطقة محرمة على الطيران العسكري المعتدي وأن يكون ذلك بصورة الزامية في إطار الفصل السابع من الميثاق ، بالإضافة إلى إنشاء مناطق محمية لردع أي طرف خارجي عن الإقدام على انتهاك الحظر المفروض من جانب المجلس ، أو إمداده لأي طرف داخل البوسنة بالسلاح أو المعدات العسكرية بما يزيد من الاخلال بميزان القوى العسكري بين الاطراف ، ويجعل للطرف المعتدي اليد العليا ، سواء في الصراع العسكري أو في عملية المفاوضات السياسية الجارية .

إن المجلس مطالب اليوم بأن يقف وقفة مع الذات ، ويراجع الموقف ، ويستخلص الدلائل حتى يعيد للشرعية الدولية هيبتها ، ويؤكد قواعدها ، ويثبت للدول الاعضاء في المنظمة أنه يأخذ بمعايير واحدة تطبيق في جميع المناطق على حدّ سواء ، وفي مواجهة كافة الدول دون تفرقة أو تمييز .

إن شعوبنا تتابع بقلق وألم التطورات المأساوية المتواصلة في البوسنة والهرسك ، وترى أن ما اتخذته المجلس من خطوات حتى الآن لا يزال يفتقر إلى عناصر الشمولية والحزم ومراعاة عامل الزمن . كما أن المرونة التي أبداهها المجلس في التعامل مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) قد طال أمدها . وقد آن الأوان أن يبعث المجلس برسالة التحذير والردع اللازمة إلى السلطات الصربية الرافضة حتى تمتثل لقواعد الشرعية الدولية .

وينبغي على المجلس أن يثبت ، عملاً ، تأكيده لاحترام قسمة الحدود والسلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك ، ويتخذ التدابير الكفيلة بعدم تمكين المعتدي من أن يجني ثمرة عدوانه ، وأن يثبت بالتنفيذ الفعلي رفض المجموعة الدولية لأي تغيير في الحدود أو التقسيم الجغرافي أو التركيبة الديموغرافية للبوسنة والهرسك ،

وكذلك عدم قبول أية نتائج مترتبة على الممارسات التي تشكل انتهاكا للقانون الانساني الدولي ، مع الزام جميع الاطراف بضرورة إعادة الاوضاع إلى ما كانت عليه قبل العدوان .

لقد أشار مندوب الولايات المتحدة الامريكية إلى أن سفنا تابعة لشركة في الاسكندرية قامت بنقل بضائع إلى يوغوسلافيا . وهذا موضوع سبق أن اخطرتنا به لجنة العقوبات التابعة للمجلس . وقد تم إخطار السلطات المصرية المعنية بهذا الامر للتحقق من صحة هذه المعلومات . وسوف يتم ابلاغ المجلس بما يصل من القاهرة في هذا الخصوص .

في الختام يود وفد مصر أن ينوه بالدور الرائد والشجاعة الفائقة لقوة الامم المتحدة للحماية التي تنتمي إلى دول عدة من بينها مصر ، والتي تقوم بتنفيذ قرارات مجلس الامن ، وتعرض في ذلك لمخاطر متلاحقة .

كما يوجه وفد مصر الشكر لجميع العاملين في الميدان وعلى وجه الخصوص السيدة أوغاتا مغوطة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، وأجهزة المعونات الانسانية ، والمليب الاحمر والهلال الاحمر ، ومنظمات الاغاثة الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات

الرقيقة التي وجهها لي .

نظرا لتأخر الوقت ، اعتزم رفع الجلسة الآن . وسيعقد مجلس الامن ، بموافقة أعضاء المجلس ، جلسته القادمة لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله يوم الاثنين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥